http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2005) السنة الثامنة - الأربعاء (5) كانون الثاني 2011

بالعربي الصريح

محمود المشهداني .. آخر الفاتحين

علي عبد السادة

لم يكن العراقيون يهتمون بجلسات البرلمان، ربما من باب التخمة من الكلام. سوى أن رئاسة محمود المشهداني أكسبتها المزيد من المتابعين؛ فالرجل أدار أكبر سلطة في البلاد بالنكتة والمزاح وكان بإمكانه تسفيه نقاشات حساسة عن مشكلات البلاد بتمتمته أغنية هابطة، هذه خلاصة صورة المشهداني وهي ترسخ في أذهان الناس، إنهم لا يعرفونه إلا كإضافة نوعية على لائحة نكات شعبية طويلة.

لكن المشهداني، وحين ضيّفه الزميل سعدون محسن ضمد في قناة الحرة امس الاول، لم يكن يمزح أبدا.

ساعدنا، والرأي العام، على حسم الشكوك بأن مطبخاً يديره المتشددون يهيئ عراق ما بعد صدام لنسخة جديدة منه.

ونحن نفتتح العام الجديد في أعقاب ختمة "ظلامية" للعام السابق خُنقت فيه الحريات وصعد عاليا صوت قوى الاسلام السياسي مهددا "مدنية" الدولة، بدا لي أن المشهداني الخارج من اللعبة السياسية من بابها الخلفي –او بعقوبة سياسية كما قال هو في البرنامج– يريد ان يعود من نافذة راديكالية هذه المرة، فربما يعجبه لقب "آخر الفاتحين"، ويريد ان ينضم لفاتحي البصرة بمنع سيركها، ومحرري بابل بحظر الموسيقى من فعالياتها، وولاة بغداد بمسخ هويتها وما تبقى من إرثها المدني.

المشهداني قال إن "الاسلاميين وصلوا الى السلطة، ومن المحال ان يتنازلوا عن أسلمة المجتمع"، ولاحقا نفى ان يكون هذا من بنات افكاره، وان الامر مجرد استكمال لقفشاته البرلمانية وقال: "هذا اتفاق بين الجميع".

نعرف ان المشهداني رجل غلبت عليه "الصراحة" وانه لم يكن يدير جلسات البرلمان بحذر السياسي وحيطة المصرح وحاول بالمزاح والقفشات أن يمنح صراع الفرقاء بعض الرطوبة الفكاهية. لكن، وحين نطالع قوله عن "الوصول للسلطة" فأنه، حتما، يستعير خطابا بدأ بأيام ٦٣ السوداء، مذاك والعراقيون مبتلون بهوس "الوصول" وطغيان "السلطة".

عجبا بأي شيء كان المشهداني يعارض صدام، ليحل محله فقط؟

لكن رئيس البرلمان الأسبق يجسد، هذه المرة، نموذجا موائما لركب سياسي يقترف منذ إعلان نتائج انتخابات ٧ آذار التجاوز على الدستور عبر قتل باب الحريات فيه، انه يقول: "الحريات تعني الانفلات الأخلاقي وإنتاج جيل فاسد".

أما انه لا يعرف الحريات أو متضايق منها، أو أن الرجل يغازل، لسبب ما، قوى الإسلام السياسي النافذة، خصوصا وأنهم اليوم يقودون، من مواقع السلطة، حملة تحرير العراق من دعاة المدنية ودولة المواطنة.

وبغض النظر عن تنظيراته في الوضع السياسي للعراق وانه بلد سيساوي نظامه ايران زائدا السعودية مقسوما على أثنين!!، وانه سيكون حتما بلدا اسلاميا، فأنه يكشف دون ان يصرح بوضوح الرغبة الخفية لدى قوى اسلامية عراقية بانشاء اقاليم للسنة واخرى للشيعة: "نظامنا يجب ان يكون إسلاميا وسننفذ من الدستور، لكن هناك شيعة وسنة".

المشهداني ورغم ان بعض السياسيين سيأخذون حديثه على محمل "الدعابة" وسيقول اسلاميون متشددون ان الدستور يحكم الجميع وان الافكار لن تفرض عنوة على المتنوعين الملونيين ثقافيا واجتماعيا في هذه البلاد وان المشهداني يغرد خارج السرب. رغم ذلك فان حديث المشهداني يعزز الشكوك بأن هوية الدولة المدنية مهددة بخطر راديكاليين برزوا بفضل جمهور مغلوب على أمره أخذته "العصبية" والقهر والحرمان إلى اختيارات تمثيل لم تحسب بالشكل السليم.

هؤلاء في وقت يصرح فيه المشهداني بأن العلمانية سحقت في العراق، يعتقدون خطأ بان نظام صدام الفاشي ليبرالي يفصل الدين عن الدولة. انهم بهذا يكيلون بمكيالين؛ تارة يحاربون قيم المدنية لان صدام نموذج علماني، وهذه نكتة باهتة، بينما هم يزودون أسلحة القمع الجديدة من ذخيرة حملته الإيمانية الأثيرة.

الخطر القادم في العراق يهدد وجوده وجميع مبررات قيامه، فبعد سنوات العتمة مع صدام يحاك في العلن والخفاء مشروع لتغييبه وإعدام قيم أساسية يقوم عليها التعايش بين الجميع، يقوده أشخاص يلعبون أدوارا مختلفة فيه، وربما لن يكون محمود المشهداني آخر فاتحي العراق المظلم، لكنه، حتى الآن، يلتحق بركب الفتوحات الجديدة.

سياسيون عراقيون ينتقدون تصريحات رئيس البرلمان الأسبق

المشهداني: وصلنا إلى السلطة ولن نتنازل عن أسلمة العراق!

اتفق عدد من السياسيين العراقيين على أن العراق دولة مدنية، معتبرين الحريات الواردة في الدستور بمثابة المبادئ الأساسية للدولة الحديثة التي يجب التمسك بها، موضحين في الوقت نفسه أن فرض أيدلوجية معينة على جميع مكونات الشعب تعد محاولة لإعادة النظام الدكتاتوري الشمولي والذي تخلص العراق بعد فترة ظلامية استمرت ثلاثة عقود ونصف.

بغداد / المدى

■ الدعوة "تنظيم العراق": الدستور فيصل بين العراقيين وأي أمر يخالفه مرفوض
■ الناطق باسم العراقية: الليبرالية أساس الحكم .. ونرفض أدلجة الأديان
■ المجلس الإسلامي الأعلى: العراق دولة مدنية وعلينا التخلي عن فكرة الأغلبية

هجوم خطير

وفي غضون ذلك عبر رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني عن امتعاضه في تصريحات صحفية في برنامج حوار خاص بثته قناة الحرة أمس الأول عما تقوم به التيارات الليبرالية في سبيل الحفاظ على الحريات المدنية المنصوص عليها في الدستور، معتبرا اسلمة المجتمع واجبا ضروريا من خلال فرض الأيدلوجية الإسلامية على أفراد الشعب العراقي بكل مكوناته، شاعرا بالفخر لما وصفه بالفوز العظيم على القوى العلمانية كونها سحقت سحقا كبيرا من قبل القوى الإسلامية والتي هو واحد من زعمائها على حد قوله.

وعن الباب الثاني من الدستور الذي صوت عليه الشعب العراقي في استفتاء ديمقراطي شفاف سنة ٢٠٠٥ يعلق المشهداني قائلا: إن الحريات المدنية هي انفلات أخلاقي وانتشار للخمارات والملاهي وتنشئة لجيل وصفه المشهداني بـ"الدايخ"، معتبرا فقراته التي تتحدث عن الديمقراطية فيها تخريب للمجتمع العراقي، ولدى القوى التي ينتمي إليها المنافذ التي سيخرجون منها فضلا عن تبويبها.

المشهداني خرج بمعادلة جديدة وقاعدة يستند عليها مفسرو الواقع العراقي بجميع المجالات السياسية، فلخص بلاد ما بين النهرين موطن الحضارات السومرية والأكدية والبابلية، بأنه "إيران+السعودية÷ ٢ = العراق" على حد قوله.

يشار إلى أن المشهداني ترأس مجلس النواب بعد أن رشح عن جبهة التوافق للمنصب في الفترة ما بين ٢٠٠٦ حتى ٢٤ من كانون الثاني ٢٠٠٨ حيث أعلن استقالته في بناء على طلب عدد كبير من الأعضاء، بعد أن وصفوا البرلمان في وقته بالأسوأ في العالم، سعى بعد ذلك إلى تشكيل تكتل سياسي بمعية وزير الداخلية السابق جواد البولاني وأطلق عليه "ائتلاف وحدة العراق" إلا أن المشهداني لم يفلح في الانتخابات الأخيرة بالحصول على مقعد نيابي له.

لا إكراه في الدين

عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني شدد على انه لديه وجهة نظر قد تختلف عن المشهداني، رافضا أن يكون الحديث ردا على تصريحات الأخير لأن لكل شخص الحرية في التعبير عن وجهة نظره.

واعتبر الحساني في حديث لـ"المدى" أن الوثيقة التي تعتبر الحد الفاصل بين مكونات الشعب العراقي هي الدستور، وبالتالي فأن أي شيء يخالفه هو أمر مرفوض جملة وتفصيلا، موضحا أن القوى الإسلامية يجب عليها أن تسعى إلى نشر الوعي الثقافي الذي تعتبره صحيحا ولكن وفق الأساليب العملية الصحيحة ليس بوسائل الإكراه، معززا قوله بـ"لا إكراه في الدين" مستدركا بالقول يجب الحد من التشريعات التي تتعارض مع أخلاقيات المجتمع العراقي.

وأضاف الحساني أن حتى في زمن الإسلام فأن الرسول "ص" استبدل اسم مدينة يثرب باسم المدينة المنورة في إشارة إلى ضرورة أن تكون الدولة مدنية بالدرجة الأساس على ألا تتعارض مع قيم وأساسيات المجتمع.

وعن الديمقراطية التي انتقدها المشهداني يقول الحساني إن الديمقراطية التي تعتبر أساسا للتداول السلمي للسلطة أمر حسن، موضحا أن الإسلام عرفها في استناد إلى الشورى والبيعة، وهي بالأساس تعبير عن حرية الرأي ووسيلة للتفاهم المدني.

الموروث الثقافي

من جانبه شدد المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا على أن المجتمع العراقي جذوره إسلامية، إلا ان شعبه يتمسك بالليبرالية أساسا لنظام الحكم، رافضا أي ادلجة للدين.

وأضاف الملا في حديث لـ"المدى" أن الموروث الثقافي العراقي يفرض على البلاد أن تعيش جميع التيارات الدينية والعلمانية بسلام ولا يجوز لأي طرف تهميش الآخر، مضيفا أن الشعب العراقي بصبغته الليبرالية معتزا وبشكل كبير بمصادر هذا الموروث والذي يعتبر الإسلام جزءا مهما منها، على أن ترفض جميع أنواع ادلجة الدين وفرضه بالقوة على سولكيات المجتمع، والذي رفضته التيارات الوطنية خلال السنوات السبع الماضية، معتبرا تصريحات المشهداني التي حذر فيها من الديمقراطية جزءا مهما من محاولات فرض سلوكيات وأيدلوجيات معينة على جميع مكونات الشعب العراقي، رافضا أن يأخذ العراق في حكمه بعدا إسلاميا، واصفا التيارات التي تحمل مثل توجهات المشهداني بأنها ترفض الحريات، مبينا أن النموذج الإسلامي لا يستطيع فهم الواقع العراقي الحالي كونه واقعا معقدا وان هذا النموذج ينظر إليه من جانب واحد.

وفي ما يخص معادلة المشهداني يقول الملا إن الهوية العراقية هي من ستطغى على كل الهويات، موضحا أن هذا الحديث يدل على وجود تدخل أجنبي الأمر الذي يرفضه العراق جملة وتفصيلا.

المدارس الإسلامية

فيما ركز النائب عن الائتلاف الوطني، محمد البياتي، على أن الإسلام أول من عرف الديمقراطية، معتبرا العراق دولة مدنية بعد أن اتفق جميع الفرقاء السياسيين على ذلك.

البياتي وهو قيادي في المجلس الإسلامي الاعلى أشار في تصريح لـ"المدى" إلى أن القوى الإسلامية في العراق تنتمي الى اكثر من مدرسة إسلامية، وان المجلس الإسلامي الأعلى يشدد على ضرورة ان يعيش الجميع في هذا البلاد دون تمييز او غلبة لأحد فالكل هنا متساوون أمام القانون، مؤكدا وجوب التخلي عن فكرة الأغلبية.

ولفت البياتي إلى أن العراق دولة مدنية لا إسلامية، وهو ما اتفقت عليه الكتل السياسية في وقت سابق، موضحا انه يجب على الجميع أن ينظر من الزاوية الدستورية فلا يجوز القيام بأي إجراء يخالفه أو يخالف العقل أو المنطق، معربا عن اعتقاده بأن الديمقراطية التي يجب تطبيقها في العراق هي التي تتفق مع الوضع العام.

وأوضح البياتي ان الإسلام أول من عرفها خصوصا وان الإمام علي "عليه السلام" قال "إما أخ لك في الدين او نظير لك في الخلق"، أي ان الاسلام يؤمن بتعدد الأفكار ويبتعد عن فرض الأفكار بالقوة، رافضا تطبيق اي من التجربتين السعودية والإيرانية كونها لا تتفق مع المجتمع العراقي، كما يجب أن ترفض أي محاولة لجعل العراق ساحة صراع ما بين التيارات المختلفة في كل من هاتين الدولتين، موضحا أن قمع الحريات هو أمر مرفوض كما أن إطلاقها بدون تحديد بقانون هو الآخر مرفوض بل يجب ان تحدد بالتشريعات والقوانين.

جدل بين وكالة دولية وعمان حول الإحصائيات

كريستيان ساينز: مساعدات اللاجئين العراقيين تحولت إلى مدارس أردنية جديدة

□ ترجمة: عمار كاظم محمد

مدارس أردنية جديدة تم بناؤها من أموال المساعدات الاميركية للاجئين العراقيين تقدم في النهاية خدمة التعليم لبضعة عراقيين، و البعض يقول إن ذلك جيد فالأردنيون غالبا ما يحتاجون إلى المساعدة.

تمثل الأردن واحدا من اتجاهين رئيسين للعراقيين النازحين بسبب الحرب والعنف الذي اندلع بعده في العراق وهي تتسلم ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات التي خصصت لحوالي مليون عراقي تقول التقارير إنهم قد فروا هناك ومعظم هذه المساعدات تأتي من الولايات المتحدة لتذهب مباشرة إلى الحكومة الأردنية والغرض من هذا هو مساعدة الأردن لكي تقوم بدورها بمساعدة العراقيين.

لكن لقد أصبح الآن الأمر على نحو معروف بشكل واسع، يذكر أن عدد العراقيين في الأردن هو اقل بكثير مما كان يعتقد وهذه الزيادة في الأعداد معناها أن تذهب الأموال إلى الحكومة الأردنية مما يدفع البعض للقول إن ذلك يدفع بعدم حصول العراقيين على مساعدة فعالة.

هل المسيحيون العراقيون أفضل حالا من بقية اللاجئين العراقيين؟

يقول هاريس دود المدير الاقليمي للرعاية الدولية في الأردن خلال الأزمة "كان يمكننا أن نتعامل مع ٥٠٠ ألف لاجئ الذين كان عددهم قليلا جدا وقد تم تزويدنا بالتمويل الملائم" وفي الحقيقة فان العديد من المنظمات غير الحكومية والباحثين المستقلين يقولون الآن أن المساعدات فشلت في تزويد العراقيين بما يساعدهم بينما التمويل المهم لتلك المساعدات قد ذهب بشكل ملحوظ مع ما يناسب أولويات الأردن الوطنية وهكذا يثبت البعض أن تلك المساعدات قد أعانت الأردنيين أكثر من العراقيين.

المسؤولون في وكالة التنمية الاميركية (USAID) يحتجون بان تعزيز المؤسسات المحلية مثل المدارس والمستشفيات وأنظمة المياه هي الطريق الوحيد والفعال لمساعدة العراقيين. المثال على ذلك هو مدرسة في ضاحية الأمير حسن شرق عمان تم البدء ببنائها بمساعدة وكالة التنمية الاميركية وتم إكمال نصفها لكن من الواضح إنها ستقدم نوعا مختلفا من التعليم عن ذلك الذي تقدمه المدارس الحكومية في الأردن، فقاعات الدروس واسعة وتحتوي على جمنازيوم وأستوديو للرسم وغرفة موسيقى وفي الأسفل هناك مختبرات علمية ومجهزة بقلنسوات البخار والمغاسل ومصابيح بنزن حيث يمكن للطلاب إجراء التجارب على شكل مجاميع .

لاشيء في غير مكانه بالنسبة لمدرسة كهذي لطالب اميركي بعمر ١٢ عاما لكن في بلاد يقوم فيها التعليم على قاعدة التكرار فهي مدرسة ثورية يقول غاي نوت مدير وكالة التمنية الاميركية في الأردن التي تقف وراء المشروع "إن هذا المشروع يعتمد على فلسفة جديدة للتعليم فان تعليم الأطفال على قاعدة التكرار في القرن الحادي والعشرين سوف لن يدفعك لرؤية معرفة تعتمد على الاقتصاد".

وكالة التنمية الاميركية وضعت هذه المدارس الرائعة في الأحياء ذات الدخل المحدود حيث يتم ٢٨ من هذه المدارس في جميع أنحاء الأردن كما أن الوكالة تقوم بترميم وتوسيع ١٠٠ مدرسة أخرى وهو ما يساعد الحكومة الأردنية التي تكافح لتلبية الحاجات التربوية وزيادة السكان لكن جزءا من تلك الأموال هي مخصصة من قبل الكونغرس لمساعدة اللاجئين العراقيين في الأردن.

كل الأطفال العراقيين منذ عام ٢٠٠٧ سمح لهم رسميا بالدوام في المدارس الأردنية الحكومية وكان التمويل من المتبرعين الدوليين جعل من هذا الأمر ممكنا يقول السيد نوت إن التمويل الامريكي ساعد على رفع بعض العبء عن تلك المدارس التي تحملت تعليم العراقيين والأردنيين كما أن البعض من العراقيين المرحلين سيستفيدون من المدارس الجديدة بالتأكيد فالعديد من المحتاجين سيتم إعادة توطينهم في بلد ثالث، أما هذه المدارس فستستغرق وقتا طويلا قبل أن يتم افتتاحها حيث أن أول المدارس التي يفترض أن تقوم بخدمتهم سيتم افتتاحها في شهر أيلول من عام ٢٠١١.

المدارس التي تم بناؤها على توقع المئات من الطلاب العراقيين الفقراء ستنتهي بخدمة حفنة أو شيء مطلق يقول جيسون ارب مساعد مدير الوكالة لإنقاذ الأطفال في الأردن "المدارس في شرق الأردن حيث السكان العراقيون اقل عددا".

كان عدد العراقيين في الأردن محل تنافس منذ بداية الأزمة فقد كانت وكالة إغاثة اللاجئين في الأردن تتهيأ لقدوم طوفان من العراقيين بعد دخول الولايات المتحدة إلى العراق ٢٠٠٣ وهربا من النزاع الطائفي لكن العراقيين تقاطروا ببطء الى الاردن أما هربا من الاضطهاد او بحثا عن عمل او مجرد الانتظار حتى تغدو الأمور أفضل في بلادهم لذا تفاجأت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين حينما بدأت البعض من وكالاتها بالإبلاغ عن أعداد كبيرة من العراقيين النازحين عام ٢٠٠٦ وقد كانت التخمينات المبكرة تتحدث عن رقم ما بين ٥٠٠ ألف إلى مليوني لاجئ عراقي في الأردن وقد رفضت الأردن هذه التقارير معتبرة إياها محاولة لإخفاء أزمة لجوء ضخمة وبينما كانت الولايات المتحدة والمتبرعون الدوليون يتزاحمون للمساعدة تحولت الأزمة إلى مصدر للمال فمنذ عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ تسلمت الأردن ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات بشكل رسمي للعراقيين والكثير من ذلك المال إما ذهب مباشرة إلى الحكومة الأردنية او إلى برامج مثل برنامج بناء المدارس الذي تقوم به وكالة التنمية الاميركية.

كانت حصة الأسد من المساعدات الأمريكية عام ٢٠٠٨ حيث حول الكونغرس ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات إضافية لتمويل اللاجئين ذهب ١١٠ مليون دولار مباشرة إلى الحكومة الأردنية بينما ٤٥ مليون دولار ذهب إلى الوكالة الاميركية للتنمية لدعم مشاريع الماء والصحة وقطاع التعليم كما أن وكالة التنمية الأمريكية كانت قد منحت ٦١ ٪ من ميزانيتها إلى الحكومة الأردنية في عام ٢٠٠٧ لكن العدد المخمن للعراقيين كان اقل من المخمن ففي مسح اجري عام ٢٠٠٧ وجد أن عدد العراقيين في الأردن هو ١٦١ ألف شخص فقط وكانت بيانات أخرى قد دعمت ذلك العدد المخمن الذي نفذته منظمة نرويجية غير حكومية تدعى NGO وقسم الإحصائيات الأردني ويتضمن العدد كذلك الطلاب العراقيين المسجلين في المدارس والمسجلين لدى وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

مسؤولون في وكالة التنمية الاميركية قالوا في عام ٢٠٠٨ إنهم كانوا يعلمون بعدد الطلاب العراقيين في المدارس الخاصة التي يعملون عليها لكن تم الطلب إليهم من قبل الحكومة الأردنية في ألا يذيعوا تلك المعلومات لأنها كانت "حساسة" بالنسبة لهم ويجادل السيد أرب أن برنامج المساعدة مع ذلك ناقص فقد ساعد الذين هم بحاجة إليه وقد كانوا في اغلب الأحيان أردنيين وليسوا عراقيين.

■ عن: كرستيان ساينز مونيتر